ترجمة وثيقة وزعتها وزارة الخارجية الإيرانية في 29 مارس/آذار 2021

صحيفة وقائع حول خطة التعاون الشامل بين إيران والصين

الف) الجدول الزمني من التصور إلى التوقيع:

23 فبراير/شباط 2016:

- الزيارة الرسمية لرئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ إلى طهران.
- الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية تصدران بيانًا يرفع مستوى العلاقات الثنائية إلى "شراكة استراتيجية شاملة".
- بناءً على اقتراح الجانب الإيراني، ومن أجل إقامة علاقات طويلة الأمد مع الصين تمتد لـ 25 عامًا، أعرب الطرفان عن نيتهما واستعدادهما للتشاور فيما بينهما والتفاوض بشأن توقيع وثيقة تعاون طويلة الأمد في الفقرة 2 من البيان [الصادر خلال الزيارة].
- خلال لقائه الرئيس الصيني، قال المرشد الأعلى إنّ "الاتفاق بين رئيسَي إيران والصين لإقامة علاقة استراتيجية مدتها 25 عامًا هو اتفاق رشيد وحكيم".

فبراير/شباط 2016 إلى يناير/كانون الثاني 2019: عقدت وزارة الخارجية، بالتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات الأخرى، اجتماعات عدّة بهدف تحديد الأولويات ووضع مسوّدات الوثيقة وصياغة أحكامها.

21 فبراير/شباط 2019: في لقاء مع الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارة رسمية للصين، أشار رئيس البرلمان الإيراني آنذاك، الدكتور علي لاريجاني، وكان يرافقه كل من وزيري الخارجية والاقتصاد ومحافظ البنك المركزي الإيراني، إلى أنه سيتم الانتهاء من وضع مسوّدة الوثيقة التي تمهد لشراكة تمتد 25 عامًا في المستقبل القريب.

فبراير/شباط 2019 إلى أغسطس/آب 2019: لدى إتمام عملية المراجعة الداخلية للوثيقة، وُضعت المسوّدة بشكل نهائي من قبل الجانب الإيراني وأصبحت جاهزة لتقديمها إلى الجانب الصيني.

25 أغسطس/آب 2019: خلال زيارة رسمية للصين، قدّم وزير الخارجية الإيراني الدكتور محمد جواد ظريف، مسوّدة مشروع خطة التعاون الشامل بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية إلى وزير الخارجية الصيني.

مارس/آذار 2020:

- أعرب الجانب الصيني بشكل رسمي عن رأيه بالمسوّدة الواردة من الجانب الإيراني.
- تمّ تقديم وجهات نظر الجانب الصيني إلى المؤسسات الوطنية [الإيرانية] لتُبدي ملاحظاتها عليها.

مايو/أيار 2020: أُرسل نص المسوّدة وملخصات آراء المؤسسات الوطنية، التي أعدتها وزارة الخارجية، إلى مجلس الوزراء لمراجعتها واتخاذ القرار.

23 يونيو/حزيران 2020: سمح مجلس الوزراء لوزارة الخارجية بمواصلة المفاوضات بناءً على الاستنتاج المذكور أعلاه، ووضع اللمسات الأخيرة والتوقيع على خطة التعاون الشامل بين البلدين على أساس المصالح طويلة الأجل.

24 يونيو/حزيران 2020: خلال اجتماع عُقد عبر الإنترنت، حضره وزيرا خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية، أشار الجانب الإيراني إلى أنه سيتم نقل وجهات نظره فيما يتعلق بمراجعات الجانب الصيني لمسوّدة الوثيقة في المستقبل القريب.

أغسطس/آب 2020: سلّم الجانب الإيراني المسوّدة الثانية للوثيقة إلى الجانب الصيني.

10 أكتوبر/تشرين الأول 2020: أجرى وزير الخارجية ظريف، خلال زيارته الرسمية إلى الصين، مباحثات مع نظيره الصيني حول مختلف جوانب الوثيقة وكيفية المضي بها قُدمًا.

5 مارس/آذار 2021: أعرب الجانب الصيني عن رأيه بشأن خطة التعاون الشامل للجانب الإيراني.

10 مارس/آذار 2021: أعلن الجانب الصيني استعداده للتوقيع على الوثيقة خلال الزيارة الرسمية لوزير الخارجية الصيني إلى إيران عند الانتهاء من مسوّدة خطة التعاون الشامل.

مارس/آذار 2021: أبلغت وزارة الخارجية القيادة العليا للبلاد بالمحتويات والتقويمات والتوصيات الأساسية لاتخاذ القرار بناءً عليه.

17 مارس/آذار 2021: تم تسليم موافقة القيادة العليا للبلاد على توقيع خطة التعاون الشامل، المعروفة باسم "خطة الـ 25 عامًا"، إلى وزارة الخارجية خلال زيارة وزير الخارجية الصيني الرسمية إلى إيران.

27 مارس/آذار 2021: وقّع وزيرا خارجية البلدين خطة التعاون الشامل بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية.

ب) ما هي بنود ومحتويات خطة التعاون الشامل بين إيران والصين؟

- تم تجميع هذه الوثيقة من أجل تنفيذ المادة السادسة من بيان رئيسَي البلدين بهدف التحسين العملي للعلاقات على مستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة (نشرت في فبراير/شباط 2016) وتقديم منصة مناسبة لتطوير التعاون الشامل.
- تتوخى الوثيقة الحالية برنامجًا شاملًا طويل الأمد (25 عامًا) مع تبني مقاربة تقوم على الاحترام المتبادل ومبدأ الربح للجميع في العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية.
- اتفقت الحضارتان الآسيويتان القديمتان اللتان تتمتعان بتاريخ طويل من التعاون الوثيق في مجالات التجارة والاقتصاد والسياسة والثقافة والدفاع والأمن، على خارطة طريق ورؤية طويلة الأمد للعلاقات في مختلف المجالات لتحقيق شراكة استراتيجية شاملة والترويج لها في الممارسة.
- من بين المسائل التي لحظتها الوثيقة: الاعتراف بالقواسم الثقافية المشتركة، وتعزيز التعددية، وحماية حق الحكومتين في التمتع بسيادة متساوية والتأكيد على أصالة نموذج التنمية.
- وقّرت وجهات النظر المشتركة بين البلدين حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وخاصة معارضة الأحادية، الأرضية اللازمة لتوسيع التعاون بين إيران والصين على المستوى الدولي.

- هذه الوثيقة هي خطة سياسية واستراتيجية واقتصادية وثقافية أخذت بالاعتبار مجالات التعاون المختلفة بين إيران والصين.

ب .١) الجانب السياسي - الاستراتيجي لخطة التعاون الشاملة بين إيران والصين

- خلال تعزيز التبادلات، سيعمل الجانبان على رفع مستوى المشاورات والتعاون الوثيق بينهما حول القضايا الإقليمية داخل المؤسسات الإقليمية والدولية.
- سيعمل الجانبان على تعزيز البنية التحتية الدفاعية، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب، وتوسيع التعاون في مختلف المجالات الدفاعية.

ب .٢) الجانب الاقتصادي لخطة التعاون الشاملة بين إيران والصين

- بناءً على اتفاق البلدين على وجود إمكانية لتوسيع التعاون إلى ما بعد الوضع القائم، ستسعى كل من إيران والصين من خلال التعاون الاقتصادي بينهما إلى ربط إيران بسلسلة القيمة من خلال استكمال سلاسل المعالجة التكميلية المحلية ومن خلال الإنتاج المشترك لتزويد الأسواق المحلية من البلدين ودول أخرى، والتمكن في نهاية المطاف من استغلال الإمكانيات الموجودة في إيران، بما في ذلك الموارد البشرية الشابة والماهرة.

- تؤكد الوثيقة التعاون في مجالات البترول والصناعة والتعدين والمجالات المتعلقة بالطاقة (الطاقة المتجددة، إلخ) على أساس التنمية الوطنية المستدامة والاهتمامات البيئية.

- تم تسليط الضوء على مشاركة إيران الفعالة في مبادرة الحزام والطريق الصينية بهدف اكتساب فوائد جيوسياسية وجيو-اقتصادية.

- تؤكد الوثيقة على التعاون في مجالات البنية التحتية والنقل (السكك الحديدية والطرق والموانئ والنقل الجوي) والاتصالات والعلوم، والتكنولوجيا والتعليم والصحة.

- تم تأكيد تسهيل مشاركة القطاع الخاص من خلال إزالة العقبات التي تعترض التعاون.

- تؤكد الوثيقة تسهيل التعاون في القطاع المالي والبنوك والجمارك وتحرير القطاعات، وكذلك التعاون في تطوير التجارة الخاصة والحرة والمناطق الصناعية، بما في ذلك على سواحل مكران وتعزيز التعاون غير النفطي مع التركيز على الزراعة والاقتصاد القائم على المعرفة.

- تسهيل التعاون في مجالات الاستثمار وتمويل المشاريع والتعاون الاقتصادي.

ب .٣) الجانب الثقافي لخطة التعاون الشاملة بين إيران والصين

- تؤكد الوثيقة على ضرورة زيادة التفاهم المتبادل من خلال تعزيز التبادلات في القطاع العام (السياحة) ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وجمعيات الصداقة والتعاون الأكاديمي.

- يتوخى الجانبان الاستثمار في استكمال البنية التحتية اللازمة لتعزيز التعاون الثقافي في مختلف المجالات بما في ذلك صناعة السياحة وتبادل المساعدة لتحقيق ذلك.

ج) ما لم تشتمل عليه خطة التعاون الشامل بين إيران والصين؟

- تم وضع هذه الوثيقة بما يتلاءم مع مفاهيم السلام والاستقرار والتنمية الإقليمية والدولية وبالتالي فهي ليست موّجهة ضد أي طرف ثالث ولا تتدخل في شؤون أي دولة.
- هذه الوثيقة هي خارطة طريق للتعاون الشامل بين إيران والصين وبالتالي لا تحتوي على أي التزامات تعاقدية.
- لم تذكر الوثيقة في أيٍ من بنودها آفاقًا كميّة للتعاون، سواء كانت اقتصادية، أو سياسية أو ثقافية أو استراتيجية، وبالتالي فهي لا تحتوي على أيّ أرقام محددة، حتى في بنود الاستثمار أو الموارد المالية والنقدية.
- سميّت هذه الوثيقة "خطة الـ 25 عامًا"، وهي تحدد فترة طويلة الأجل للإشراف على مجمل خطة التعاون الشامل وتسهيل تطبيقها. ومن الواضح أنّ الإطار الزمني لتنفيذ أي اتفاق ثنائي يتحدد بموجب أحكام نفس الاتفاقية.
- لا تتضمن الوثيقة نقل ملكية أي منطقة ولا أي احتكار متبادل أو أحادي، وبالتالي فهي لا تنطوي على أي حق استئثاري.
- لا يتم نقل إدارة أي منطقة أو استغلالها من خلال هذه الوثيقة.